وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة القاهرة للعام المالى ٢٠٠٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ بشأن الغرفة التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض فى الاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة القاهرة بجلسته المنعقدة فى ٢٠٠٤/٨/١٧ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/٢/٢٣ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة القاهرة عن العام المالى ٢٠٠٣ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٦٠٢٥٧٢٠,٨ جنيه (ستة عشر مليونًا وخمسة وعشرون ألفًا وسبعمائة وعشرون جنيهًا وثمانون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات مبلغ ٥٣٩٢٤٩٥,٠٨ جنيه (خمسة ملايين وثلاثمائة واثنان وتسعون ألفًا وأربعمائة وخمسة وتسعون جنيهًا وثمانية قروش لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ١٠٦٣٣٢٢٥,٧٢ جنيه (فقط عشرة ملايين وستمائة وثلاثة وثلاثون ألفًا ومائتان وخمسة وعشرون جنيهًا واثنان وسبعون قرشًا لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٣/١٢/٣١ مبلغ ٣٤٥٧١٦٦٧,٣٤ جنيه (فقط أربعة وثلاثون مليونًا وخمسمائة وواحد وسبعون ألفًا وستمائة وسبعة وستون جنيهًا وأربعة وثلاثون قرشًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/٢/٢٣

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن